الفصل الثالث

درع الحياد الواقى

سويسرا ملاذ أوربا الضريبى الموغل فى القدم والسرية المصرفية

فى الرابعة وعشر دقائق من يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٣٢، هاجمت فرقة من شرطة باريس منزلا أنيقا بالشانزليزيه يضم داخله المكاتب المتميزة للمصرف السويسرى بازلر هاندلسبانك بباريس. سرعان ما اكتشفت الشرطة أن المعلومات التى أبلغهم إياها مسئول عالى المكانة بالبنك، والذى كان قد أمدهم بقائمة أسماء ١٣٠٠ من عملاء البنك المتهربين من الضرائب كانت صحيحة. وجدت الشرطة، فى قسم الاستقبال حفنة من الأشخاص يحوزون فيما بينهم أكثر من ٢٠٠٠٠٠ فرانك نقدا. وفيما تفرعت التحقيقات، تنامت قائمة المشتبه فيهم لتشمل ٢٠٠٠ شخص من بينهم بعض من هم أكثر ثراء وأرفع مكانة فى فرنسا.

وبعد أسبوعين من الغارة، وأثناء جلسة عاصفة بالبرلمان، استجاب أحد النواب الاشتراكيين، والذى كان قد حصل على قائمة بأسماء عملاء البنك، لصيحات أعضاء المجلس المطالبة بمعرفة الأسماء، بأن قدَّم عرضَ استرپتيز سياسيا من فقرات مثيرة. كشف أولاً عن اسمىْ اثنين من الأساقفة؛ ثم دستة جنرالات، ثم المراقب العام لحسابات الجيش، ثم ثلاثة أعضاء بمجلس الشيوخ، وبعض الوزراء السابقين ومعهم بعض كبار رجال الصناعة بمن فيهم أسرة مالكى بيچو، ومالك صحيفة لوفيجارو اليمينية ومالك منافستها لوماتان. كان ثمة خمسة بنوك سويسرية أخرى متورطة. قدّر النائب أن فرنسا كانت تخسر أربعة مليارات فرانك سنويا، وهو مبلغ شديد الضخامة بحسابات تلك الأيام. قارن أحد النواب الشيوعيين بين المعاملة المتساهلة التى يلقاها الأثرياء ممن يتجنبون دفع الضرائب وبين حالة أحد

صغار التجار الذى حُكِم عليه بالسجن ثلاث سنوات للاحتيال على الضمان الاجتماعى الفرنسى.

فى عشرينيات القرن الماضى، وفيما كان الأخوان ڤستى يمارسان حيلهم الضريبية، كان المصرفيون السويسريون يعلنون «عن السرية القصوى» التى تتبعها بنوكهم بدرجة من الفجاجة أُجبِر معها وزير الخارجية السويسرى، خوفا من الثأر، إلى حثهم على تخفيف لهجتهم تلك. تملّكَ الحكومات الأوروبية القلق ليس فقط من خسارة العوائد الضريبية، بل من هروب رأس المال الألمانى إلى سويسرا، مما يقوض دفع التعويضات عن الحرب العالمية الأولى التى فُرِضت على ألمانيا و فقا لمعاهدة ڤرساى. لكن المجلس الفدرالى السويسرى قال فى عام ١٩٢٤ إنه قد «قرر أن يرفض بصرامة.. أى إجراء لمكافحة هذا التهرب».

لكن هذه الفضيحة الجديدة كانت مختلفة. كانت فرنسا، وسط الكساد الكبير،

تُعدُّ ميزانية تقشف صارمة، وكان المزاج العام ساما. أنيط بفضاة التحقيق فى باريس جميعهم والبالغ عددهم ثمانية وثلاثين، إقامة الدعاوى على جميع من وردت أسماؤهم بالقائمة، ووعد وزير المالية الفرنسى بالهجوم على تلافى دفع الضرائب «بجميع الوسائل المتاحة للحكومة». رفضت سويسرا كل طلب تقدمت به فرنسا للتعاون معها. ذكرت مذكرة رسمية سرية أنه «لن يكون فى مصلحتنا بأية حال أن نمنح العملاء الفرنسيين تعاونا قضائيا، الأمر الذى لابد وأن يكون له مغبات سلبية على البيزنس الكبير الذى تستفيد منه بنوكنا من الإيداعات الأجنبية».. لكن، حينما قام الفرنسيون بسجن مسئولين من بنك بازلر هاندلسبانك لعدم تعاونهما، اتخذت سويسرا ومصرفيوها إجراءاتهم.

أولا، بدأ سيل من المقالات يظهر فى الإعلام السويسرى، يركز بقوة على تكتيكات الشرطة الفرنسية القامعة، متجاهلا مشكلة التهرب الضريبى وسط التقشف ومصورا سويسرا ضحية لفتونة الحكومات الأجنبية القوية.

زعمت الصحف المحلية بأن هذا كان «حربا هجومية ضد سويسرا» و«حملة كراهية حقيقية». كاد هذا يكون صدىً مسبقا يماثل تماما العناوين الرئيسية التى تملأ الصحف السويسرية اليوم بعد أن ضبطت سلطات الولايات المتحدة العاملين ببنك UBS متلبسين بمساعدة الأثرياء الأمريكيين على تجنب ضرائبهم.

مهم هو ما حدث بعد ذلك. ثمة قصة شائعة الآن تقول بأن البنوك السويسرية فعّلت السرية المصرفية من أجل حماية أموال اليهود من النازيين. ترجع تلك الأسطورة إلى نشرة أصدرها البنك الذى يعرف اليوم باسم كريدى السويسرى فى عام ١٩٦٦، والتى مازل المصرفيون السويسريون يستخدمونها ببراعة لإحداث أفضل النتائج. تقدّم المسئولون الأمريكيون الذين كانوا يتفاوضون على اتفاقية ضرائب جديدة مع سويسرا آنذاك، بشكوى رسمية بعد أن أُجبروا كثيرا على سماع المحاضرات عن أصول السرية المصرفية بزعم أنها كانت حماية للأموال اليهودية. صادق تقرير صادر عن المجلس السويسرى الفدرالى فى مارس عام

١٩٧٠ رسميا على هذه القصة، وسرعان ما دعمها كتابٌ مثير صدر فى عام ١٩٧٧ من تأليف رئيس تحرير سابق لإحدى الصحف السويسرية روى قصة خيالية عن عملاء من الجستابو تسللوا إلى سويسرا لينتزعوا بالحيلة تفاصيل الحسابات اليهودية المصرفية. لكن تلك القصة لم يكن لها أساس من الحقيقة. كانت حركات العمال والفلاحين السويسريين، أثناء الكساد الكبير، قد بدأت تطالب بمزيد من التحكم فى البنوك. آنذاك، خشى المصرفيون السويسريون من أن تفتيش الدولة على المصارف قد يؤدى إلى تسرب أسرارها من ثم مارسوا ضغوطا حثيثة من أجل سن قانون جديد يجعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة. بحلول أغسطس ١٩٣١، كانت صحيفة نيو زيورخر زايتونج اليومية اليمينية النافذة تشن هجومها على إشراف الحكومة على البنوك، وفى فبراير ١٩٣٢، أرسل أحد كبار المصرفيين إلى الحكومة مسودة تشريع يحتوى على بند يجعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة. بيد أن ما دفع الحكومة فعلا إلى اتخاذ إجراء كانت هى فضيحة أكتوبر الفرنسية. تم وضع قانون مصرفى جديد وكانت مسودته الرسمية مُعدّة بحلول فبراير ١٩٣٣ بعد ثمانية عشر يوما فقط من وصول هتلر إلى السلطة وقبل وقت طويل من تقوية قبضته على الدولة الألمانية أو من إمكانه التحكم فى وكالات الاستخبارات الألمانية. فى النهاية، تم تبنى القانون السويسرى فى عام ١٩٣٤ والذى جعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة يعاقب عليها بالغرامة أو السجن، ولم تكد صياغة القانون الجديد تختلف عن المسودة الأصلية. أما فى ألمانيا، فلم تعلن عقوبة الإعدام على أى شخص يمتلك حسابات فى مصارف أجنبية دونما إعلام الريخ الثالث إلا فى عام ١٩٣٦ . بل إنه لا توجد أية سجلات لدى جمعية المصرفيين السويسريين عن أنشطة مزعومة لعملاء الجستابو الذين قيل إنهم تسللوا إلى سويسرا لتقصى معلومات عن أموال اليهود.

لكن وعلى الرغم من أن القصة الرائجة التى تقول بأن أصول سرية المصارف السويسرية تعود إلى حرص سويسرا على رفاه اليهود الألمان لا تتعدى كونها

أسطورة، فمازال من الشائع النظر إليها بصفتها حقيقة. كتب نيكولاس فيث، الكاتب المالى يقول إن تلك الأسطورة «أمدت السويسريين الذين يتعرضون للنقد والهجوم بنقطة ينطلقون منها لحشد جهودهم للدفاع عن أنفسهم، راية أخلاقية يصبح بإمكانهم الاتشاح بها باطمئنان لدى اتهامهم بأنهم يوفرون ملاذا للمجرمين من كل حدب وصوب». ظهرت القصة مرات عدة بعد أن بدأت الولايات المتحدة التحقيقات فى أنشطة بنك UBS السويسرى لمساعدة عملائه الأمريكيين الأثرياء على تجنب دفع الضرائب للولايات المتحدة. ذكرت الفاينانشيال تايمز فى عام ٢٠٠٩ «يرجع تاريخ قوانين السرية المصرفية لديهم إلى عام ١٩٣٤ حينما تم سنها، جزئيا، من أجل حماية اليهود الألمان وأعضاء الاتحادات العمالية من النازيين».

للسرية جذور جد قديمة وعميقة فى التاريخ السويسرى. يقول سباستيان جويكس، أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة لوزان «قد تكون سويسرا أقدم الملاذات الضريبية وأقواها. تفرعت جزر الكايمان والبهاما عن لندن - أى أنها لا تتمتع باستقلال ذاتى حقيقى. ليست سويسرا فقط الخزانة الحديدية التى يحتفظ فيها أثرياء الأمريكيين بأموالهم؛ بل إنها أصبحت ملاذا ضريبيا على أساس إرث قوى علمانى يرجع تاريخه إلى سبعة قرون سابقة ويتعلق باستراتيجيات ثلاثين أو أربعين عائلة. إذا كنت أحد أفراد تلك العائلات، فإن لك مكانتك فى العالم. لهذا ثقل ليس له أية علاقة بالأموال».

أسطورة سويسرا المؤسِّسَة - التى تناظر أسطورة حزب الشاى بأمريكا - هى قصة ويليام تل الذى يفترض أنه عاش فى القرن الثالث عشر، والذى يعرفه أطفال المدارس بصفته الرجل الذى كان عليه إطلاق سهم على تفاحة على رأس ابنه بعد أن أهان أحد جباة الضرائب التابعين للإمبراطورية. تُكبسل أسطورة رامى السهام الجبلى الجسور الذى لم يقبل أن يطيع أية سلطة خارج نطاق سلطة جماعة واديه حقيقة مهمة عن الصورة الذاتية لسويسرا بصفتها أرض مقاومة ضد الطغيان، أرضا ألبية شجاعة، وتتوافق عن كثب مع فكرة السويسريين عن بلدهم بصفتها

مكانا على قدر من الاستثنائية والسمو مقارنة ببلدان العالم. وعبر القرون، نظم السويسريون أنفسهم فى جماعات ممتدة تعتمد على أنفسها وتسكن الأودية الجبلية، وجعلوا بهذا من المستحيل على الجيوش الأجنبية التحكم بهم. وظهرت سويسرا كأرض لوحدات بشرية معتمدة على ذاتها روابطها ببعضها غير محكمة وتمزقها انقسامات عميقة. تنقسم البلد إلى أربع كتل لغوية: غالبية ألمانية تتركّز فى زيورخ وتسكن وسط البلاد وشرقها؛ أقلية متحدثة بالفرنسية تتخذ من جنيف ومحيطها بالغرب قاعدة لها، وعدد أقل نسبيا من المتحدثين بالإيطالية يعيشون بالقرب من لوجانو بالجنوب؛ ومجموعة من المتحدثين بلهجة محلية تعود أصولها إلى اللاتينية، وهم ريفيون فى غالبيتهم ويسكنون الوديان الشرقية. تتداخل فى تلك التقسيمات الشقاقات بين الكانتونات والجماعات المحلية، وبين البروتستانت والكاثوليك، وحتى بين مختلف الأيديولوجيات.

تعاطى السويسريون مع تلك الانقسامات بأسلوبين. أولهما، الحياد: مثلا، كان لابد للانحياز لأحد الطرفين فى حرب بين فرنسا وألمانيا أن يؤجج الصراع بين السويسريين المتحدثين بالألمانية ومواطنيهم من المتحدثين بالفرنسية، وبإمكان ذلك أن يؤدى إلى حرب أهلية. ترجع تقاليد تاريخ الحياد السويسرى إلى قرون مضت، وتم الاعتراف به رسميا فى أوربا بمؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥. أما الأسلوب الثانى الذى تعاطت به سويسرا مع الشقاقات الداخلية فهو إقامة نظام سياسى لامركزى إلى أقصى الحدود، شديد التعقيد، يقوم على الديموقراطية المباشرة التى تمنح الوحدات المحلية سلطات واسعة. تُبقى الاستفتاءات التى تُجرى كثيرا دستور سويسرا فى حالة لا تتوقف من التطور، يستبق الاضطرابات الشعبية بخطوة واحدة. يقول المؤرخ جوناثان ستاينبرج إن السويسريين «يعتقدون بأنه سيكون دائما ثمة تسوية سياسية أو نوع من الآليات الدستورية للالتفاف حول المصاعب التى تظهر. إن سويسرا كيان تاريخى موغل فى القدم تصادف وأن تمكن من تلافى مركزية العصر الحديث. إنها جزء من الإمبراطورية الرومانية المقدسة التى نجت من صعود الدولة المركزية الحديثة وسقوطها».

وفى هذا التكوين اللامركزى إلى أقصى الحدود، لا تحصل الحكومة القومية سوى على حوالى ثلث مجموع الضرائب المحصلة: يقسم الباقى بالتساوى تقريبا بين الكانتونات الستة وعشرين والبلديات التى يبلغ مجموعها حوالى ٢٧٥٠ . وبدورها، تخلق هذه البنية دينامية أوف شور جديدة: تتنافس هذه الكانتونات فى تخفيض ضرائبها مما يؤدى إلى تخفيضات ضرائبية لا تتوقف، تعمل اليوم، ومعها السرية على اجتذاب أكبر كوربوريشنات فى العالم. مثلا، يستضيف كانتون زوج Zug الجميل الذى يقع على ضفاف إحدى البحيرات، بسرية تامة، ٢٧٠٠٠ كوربوريشن، أى حوالى شركة عن كل أربعة من سكانه. تشمل تلك شركات عملاقة مثل جلنكور وإكستراتا، والشركة التى تقوم بإنشاء خط أنابيب إمدادات الغاز من روسيا إلى أوربا؛ كما أصبح هذا الكانتون مخبأً حصينا لرجل المال الهارب مارك ريتش الذى أصدر الرئيس كلينتون فى عام ٢٠٠١ عفوا عنه أثار الجدل؛ كما يُؤوى مشاهير عالميين من أمثال بوريس بكَر نجم التنس الألمانى سابقا. تعمل الشركات متعددة الجنسية على تقزيم الكانتونات وسلطاتها بحيث تجعل منها مناطق لنفوذها الاقتصادى، مما يمنحها سلطة مباشرة للتأثير على المشرعين المحليين بالكانتون، نظرا لصغر الكانتونات الشديد.

بيد أنه ثمة شىء آخر يزيد من طمأنة الرأسماليين الماليين. تقوم الحياة السياسية فى سويسرا على ما يُعرف بالوفاق Concordance، الذى يعنى فى جوهره اتفاق تفاوضى بين الأطراف المختلفة. يتكون المجلس الفدرالى الحاكم بسويسرا من سبعة أعضاء يمثلون الأحزاب المختلفة والذين عليهم دائما دعم الإرادة الجمعية فوق إرادة أحزابهم وقبلها. من ثم، نجد أن ديموقراطية النقاشات الخلافية القائمة على المعارضة والتى تؤدى إلى تنوع المشهد السياسى فى الأماكن الأخرى، غير موجودة هنا: لا يُسمح للسياسيين، واقعيا، بدرجة كبيرة من الخلاف. وهكذا، فعلى حين أن الحزب الاشتراكى ظل منذ وقت طويل يعارض السرية، نجد أن على زعاماته فى المجلس الفدرالى الالتزام بالخط الرسمى – أى دعم السرية.

يلجأ قادة الحزب فى أحاديثهم العلنية إلى الالتفاف والمواربة - نوع من قول «نعم، حسنا، ولكن..» وهذا يُضعف معارضتهم. من الحقيقى أن ثمة زعزعة للتوافق حدثت مؤخرا مع صعود اليمين وحزب الشعب السويسرى SVP المعادى للمهاجرين. لكن هذا الحزب يدعم السرية المصرفية بأسلوب عدوانى.

يمكن للرأسماليين الماليين الاعتماد على السويسريين من أجل عدم أرجحة السفينة، بل الأفضل من ذلك هو أن تصميم الحياة السياسية فى سويسرا يعمل على خلق مستوى آخر من الرسوخ الذى يبعث على الطمأنينة. يقول ستاينبرج «يكمن ثقل الجماعات السويسرية والتى تنامت من تجمعات حرة من الريفيين والحضريين، وبأسلوب غريب، فى القاع أو القاعدة، فهمى تماثل تلك الدمى التى تقفز متلولبة مهما جهد الطفل فى دفعها أسفل. إن الثقل موجود فى القاع. للجماعات السويسرية قاعدة توازن عميقة، ينزع النظام السياسى والاجتماعى للعودة إليها كنقطة متكأ أو استراحة». أيضا، ليس ثمة سوى إرث صغير نسبيا لحركات الشغب من قبل الطبقة العاملة. عملت طبيعة سويسرا الجبلية على تفريق بنية البلد الاقتصادية. نجد، مثلا، أن صناعة النسيج انتشرت متشعبة بمحاذاة مجارى المياه الجبلية التى تمد طواحين الهواء والآلات بالطاقة، أى أنها تكونت من وحدات متخصصة. من ثم، تفرق العمال وتناثروا وكان من الصعب ظهور طبقة عاملة مقاتلة تعى مصالحها الجمعية. تساعد هذه الظاهرة ومعها قدرة النظام السويسرى على تحييد أى صراع محتمل على فهم سبب تحمل المجتمع السويسرى أحد أكثر أنظمة توزيع الثروة إجحافا فى الدول المتقدمة. ليس ثمة احتمال لحدوث أية ثورة شعبية فى المستقبل القريب. وهذا هو الوضع الذى يروق تحديدا لرجال المال فى العالم.

ظلت السرية المالية السويسرية موجودة منذ عقود. كان ملوك فرنسا الكاثوليك يقدرون تكتم مصرفيى جنيف أيما تقدير - إن حدث وعُرِف أنهم كانوا يقترضون من البروتستانت الهراطقة لمثل هذا كارثة. فى عام ١٧١٢، أصدر المجلس الأعلى

لكانتون چنيف، التى كانت آنذاك دولة/ مدينة مستقلة، أمرا قضائيا يحظر على المصرفيين «إفشاء المعلومات إلى أى أحد باستثناء العميل صاحب الشأن، إلا بالموافقة الصريحة من مجلس المدينة». لكن الأنشطة المصرفية السرية لم تبدأ فى الازدهار واقعيا سوى فى القرن التاسع عشر، حينما بدأ أفراد النخب السويسرية يحلمون بالإمبراطورية.

ما بين عامى ١٨٦٠ و١٨٧٠ تجمعت عدد من الدويلات الصغيرة جنوب سويسرا مكونة إيطاليا الموحدة، وحدث أمر مماثل فى الشمال حينما توحدت ألمانيا فى عام ١٨٧١. أيضا، مضت الدول الأوربية تتدافع لتكوين إمبراطوريات عبر البحار. تبع توسع بريطانيا الإمبريالى السريع توسع فرنسا وألمانيا وبلچيكا وهولندا وإيطاليا. لكن لم يكن لدى سويسرا منفذ على البحر من ثم لم يكن بإمكانها تكوين إمبراطورية. تحدث أعضاء النخبة الصناعية والمصرفية السويسريون عن خطط لإصدار الأوامر للجيش بفتح ممر إلى البحر والاستيلاء عليه أو التفاوض على طريق إلى ميناء چنوا من خلال عقد معاهدة، بل إنه كانت ثمة خطة لشراء جزيرة مدغشقر من فرنسا.

يقول البروفسور سباستيان جويكس «تخيلوا أنكم أفراد البورچوازية السويسرية وأن هذه المشكلة تواجهكم. فجأة كان لدى غالبية البرجوازيات التى تنافس البرجوازية السويسرية - وبخاصة فى ألمانيا وفرنسا - جيوش ضخمة. وكانت القوى العظمى ماضية فى تقطيع العالم شرائح فى سباق كلونيالى إمبريالى. أضحت سويسرا محاطة بقوى عظمى وإمبراطوريات كلونيالية فى متناولها المواد الأولية، والقوة البحرية والتجارة وغير ذلك. لكن أين سويسرا؟ ما بوسع السويسريين فعله؟ لقد كانت طبقتهم البرجوازية قديمة عريقة ذات كبرياء، ولم يكن بوسعها أن تحوز إمبراطورية».

بدأ ممر مختلف جذريا فى الترسخ، ممر كان نصف متشكل بالفعل، مثبَّتاً، فى الحياد السويسرى، إذا كنت محايدا فى حرب بين دول أجنبية، يصبح باستطاعتك

مراكمة كثير من الأموال. ستظل باستطاعتك الدخول فى تعاملات بيزنس مع جميع الأطراف المتحاربة، وتحقق الأرباح بصفتك وسيطا موثوقا لا يتهدد أى طرف. يقول جويكس «إذا أراد شخص ألمانى أن يقوم بنشاط بيزنس فى فرنسا أو العكس، يتم هذا من خلال سويسرا التى باستطاعتها توفير غطاء تمويهى وشركات مستترة تكمل التعاملات. يصبح بإمكان رجال الأعمال هؤلاء حماية سلعهم، كما أنهم يحبون الهدوء والاستقرار أيضا: باستطاعة الشخص الرأسمالى إحضار زوجته وأطفالهما حيث لا يحتمل لهم أن يتعرضوا للقتل». والأمر لا يقتصر على هذا فقط، بل إنه، وفيما تعم الفوضى الاقتصادية البلدان المتحاربة، يتدفق رأس المال طبيعيا إلى البلدان المحايدة السلمية والتى تظل عملاتها قوية، بل تزداد قوة فيما تتدفق سيول الأموال الأجنبية.

كان السويسريون قد اكتشفوا بالفعل أن التجارة ومستويات المعيشة لم تكن أفضل مما كانته أثناء حرب الثلاثين عاما التى استمرت بين ١٦١٨ و١٦٤٨ وكانت إحدى أكثر الحروب تدميرا فى تاريخ أوربا. كان آنذاك، حسبما يقول المؤرخ چوناثان ستاينبرج أن بدأ «السويسريون يربطون الحياد بالأرباح، والفضيلة بالفطنة». وبحلول القرن الثامن عشر، كان المصرفيون من المنطقة التى أصبحت سويسرا الحديثة شديدى النشاط فى أنحاء أوربا. كان جلالة الإمبراطور فى ڤيينا، وملوك فرنسا وإنجلترا، وصغار الملوك الألمان، ولوردات الإقطاعيات الفرنسية الصغيرة التى تتمتع باستقلال ذاتى، كانوا جميعهم مدينين للمصرفيين السويسريين. يقول المؤرخ السويسرى چولس لاندسمان «بدءاً من ذا بانك أوف إنجلاند [بنك إنجلترا] وحتى شركة الهند الشرقية لم تكن ثمة أداة للاستثمار الجمعى لرأس المال لم يكن لسلطات الكانتونات السويسرية نصيب فيها».

تضاعفت الأرباح مرة أخرى فى الحرب الفرنسية/ البروسية بين عامى ١٨٧٠ - ١٨٧١ . يمضى جويكس يقول «هكذا فكر أفراد البرچوازية السويسرية. هذا هو مستقبلنا - سنلعب على التناقضات بين القوى الأوروبية - وسيكون سلاحنا هو

الصناعة والمال، فيما يحمينا درع حيادنا». كانت الحرب العالمية الأولى أكثر إدرارا للأرباح، وبدأ أفراد النخبة السويسرية يحلمون بأن تصبح سويسرا أحد أكبر مراكز رأس المال النقدى. ثمة شيء آخر كان يحدث: كانت البلاد الأوروبية تزيد الضرائب بدرجة كبيرة لتدفع نفقات حروبها. مثلا، لم تفرض فرنسا ضرائب على الدخل سوى فى عام ١٩١٢، وبحلول عام ١٩٢٥ كان أعلى معدّل ضريبى حدّى ٩٠٪. وفيما ارتفعت الضرائب شرع المواطنون الأثرياء فى البحث عن مهرب - وكانت سويسرا الجميلة المحايدة هى الخيار الواضح. بيد أن الأرباح التى نجمت عن الحرب العالمية الأولى لم تكن لتُقارن بما حدث بعد أن وصل أدولف هتلر إلى السلطة.

فى يوم مشرق فى أكتوبر ١٩٩٦، أدلت امرأة عجفاء صغيرة البنية تدعى إستل ساپير بشهادتها أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى التى كانت تحقق فى موضوع البنوك السويسرية والهلوكوست. كانت قد رأت والدها للمرة الأخيرة من خلال الأسلاك الشائكة قُبيل أن يساق إلى منيته بأحد معسكرات الاعتقال البولندية، لكنه كان قبل موته قد شرح لها بعناية الأماكن التى أودع فيها أمواله. بعد الحرب، قامت بزيارة عدة بنوك ببريطانيا وفرنسا حيث تقصوا الحسابات وأفرغوها لها دونما مشكلة. ثم بينت بعد ذلك ما حدث حينما ذهبت إلى سويسرا ومعها إيصال إيداع فى بنك كريدى السويسرى يعود تاريخه إلى عام ١٩٣٨ وكانت قد عثرت عليه بين أوراق والدها.

«رأيت شابا يظهر من خلف الكاونتر وكان أول سؤال وجهه إلىّ: أرينى شهادة وفاة والدك: سألته أنّى لى أن أحصل على شهادة وفاة حيث يستوجب الأمر أن أذهب وأعثر على هيملر وهتلر، وإيخمان ومنجل. ثم انفجرتُ فى البكاء واندفعت مهرولة من البنك إلى الشارع. لم أعد إلى سويسرا أبدا. أبدا». قالت إنها قامت فيما بعد، ما بين عامى ١٩٤٦ و١٩٥٧ بزيارة عشرين مكتبا للبنك فى أنحاء العالم. لكنها قوبلت بالصدّ.

يرى سويسريون كثيرون أن الحرب العالمية الثانية كانت زمنا للمقاومة والبطولة أكدت على استثنائية سويسرا. صمدت سويسرا الصغيرة، التى كانت محشورة بين إيطاليا موسوليني الفاشية إلى الجنوب، وألمانيا هتلر إلى الشمال، صمدت حرة وحيدة. فى ٢٥ يوليو ١٩٤٠ جمَع الجنرال جويسان فيالق الضباط السويسريين وتعهد بالدفاع عن البلد. أصدر أوامره بإعادة انتشار استراتيجى: لا يقوم الجيش بالدفاع عن الحدود، بل عليه الانسحاب بدلا من ذلك إلى سلسلة جبال الألب العملاقة. قد تتمكن قوات هتلر من الاستيلاء على زيورخ أو جنيف أو غيرها من المدن فى الأراضى المنخفضة لكنها ستلقى معاناة وصعوبة بالغة فى إخراج أفضل المحاربين السويسريين من مواقعهم الحصينة بجبالهم المنيعة. كان جويسان يقول إن سويسرا ستقاتل إلى النهاية. كانت هذه أروع ساعات الجيش السويسرى. بيد أن ثمة قصة أقل نبلا تكمن خلف هذه الحكاية يتعلق جزؤها الأول بالبنوك السويسرية، لكن ثمة أمرا آخر يظهر، لا يعرفه الكثيرون.

كان لدى سويسرا، منذ وقت طويل، إلزام دستورى، بإيواء اللاجئين السياسيين. بيد أنه، فى أبريل ١٩٣٣ وبعد مجرد أسابيع قليلة من وصول هتلر إلى السلطة، سنت سويسرا قانونا جديدا، ينكر واقعيا على اليهود حق اللجوء السياسى على أساس أنهم ليسوا لاجئين سياسيين بل عرقيين. قال هنريتش روثموند رئيس الشرطة فى وزارة العدل والشرطة السويسرية «علينا أن نحمى أنفسنا بكل ما أوتينا من قوة، وبلا رحمة عند الضرورة، ضد هجرة اليهود الأجانب، وبخاصة القادمون من الشرق». ولتسهيل عملية التمييز لدى المواقع الحدودية أقنع روثموند الجستابو فى عام ١٩٣٨ بختم حرف J على جوازات سفر اليهود. لكن، يجب القول هنا إن هذا كان رد فعل القادة السويسريين، لا الشعب السويسرى حيث رحب الكثيرون منهم باليهود المهاجرين ووفروا لهم الحماية واحتجوا بصوت مُدوٍّ ضد معاملتهم الوحشية. ووفقا لتقارير كثيرة، فقد كان معظم السويسريين معادين للنازية.

حينما اندلعت الحرب فى عام ١٩٣٩، شددت سويسرا قيودها، وكانت تقوم باستخدام القوة لطرد اليهود الذين كانوا يعبرون الأودية المنحدرة والجبال هربا من النازيين. كان على اليهود المحليين توفير النفقات للقادمين اليهود الجدد ورعايتهم. علقت إحدى الصحف السويسرية قائلة «يخضع اليهود لاستجوابات صارمة قبل السماح لهم بالاستفادة من حق اللجوء، إلى أراضى الكونفدرالية. يفيد رأس المال فى منح حق اللجوء دونما توجيه أية أسئلة». أوضح المسئولون السويسريون الأمر بقولهم إن الحياد يعنى فقط الحياد العسكرى. أما الحياد الاقتصادى فكان، وفقاً لتعبير الرئيس السويسرى «مفهوما قانونيا غير معروف». فى عام ١٩٤٢، أغلقت سويسرا حدودها أمام اليهود، وكان الذين تمكنوا من الدخول بشكل قانونى، وفقا لما جاء بكتاب طوم بوور «الدّية: السويسريون، النازيون، والمليارات المنهوبة» فكانوا هم «القلة من المحظوظين الذين كانوا قد تعاونوا بالسماح للسويسريين بالتربح من بؤسهم». مثلا، قام رجل أعمال يهودى ألمانى ببيع مصنع أحذية يمتلكه فى برلين لمؤسسة سويسرية نظير مارك واحد مضافا إليه تأشيرة دخول مضمونة إلى سويسرا.

بل إنه منذ أيام الحرب الأولى، كانت الشخصيات والشركات الألمانية رفيعة المستوى يراكمون الثروة فى سويسرا تحسبا لهزيمة محتملة لألمانيا ومن أجل إقامة ريخ رابع جديد فى نهاية المطاف. فى سبتمبر ١٩٣٩ فتح وزير اقتصاد ألمانيا قسما خاصا للتحكم فى العملات الأجنبية مركزه سويسرا؛ لإخفاء ما تملكه ألمانيا بالخارج. تعاقدت كبرى الشركات الصناعية الألمانية، بما فيها IG Farben لصناعة الأسلحة، وهى شركة كيميائيات عملاقة كانت تقوم بتصنيع الغازات السامة، مع وكلاء ومدراء سويسريين لوضع الأطر القانونية السرية للمِلْكية. ساعد وكلاء وعملاء سويسريون هرمان جورينج، وجوزيف جوبلز، وبواقيم فون وينتروب وهتلر نفسه، على إخفاء كميات هائلة من المُقتنيات الثمينة، ذهب وأعمال فنية، تم نهبها من الجاليريهات والمتاحف والمجموعات الخاصة فى أنحاء أوروبا. يوضح تقرير موجز

صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية ويستند إلى وثائق ألمانية تم الاستيلاء عليها لجوء الألمان إلى خطط مألوفة لدى خبراء الأوف شور المعاصرين: فواتير مزيفة، شركات وهمية، «أقنعة»، دفعات مؤجلة عن عقود مزورة، وغيره وغيره. أبلغ مصرفيٌ رفيع المستوى ديبلوماسياً بريطانيا أن «جميع كبار أعضاء المجموعة الحاكمة فى بلاد المحور لديهم أموال فى سويسرا». لم يجتح هتلر سويسرا أبدا، جزئيا لأنها كانت «كتلة عسرة الهضم» وفقا لتعبير أحد كبار المسئولين النازيين، وجزئيا أيضا لأن سويسرا، ومعها ليتشتنستاين الصغيرة المجاورة، كانتا «خزنتيه» كما أسماها أحد المحامين من برن.

ومثلما ظلت الملاذات الضريبية الحديثة ترحب بموجات نقود الفساد من البلدان النامية، يبدو أن سويسرا كانت متواطئة مباشرة وبنشاط فى نظام هتلر الفاسد لرعاية العملاء السياسيين فى ألمانيا. فى عام ١٩٤١، نفدت احتياطات ألمانيا من الذهب والعملات الأجنبية وتدخلت الحكومة السويسرية بمنحها قرضا بمبلغ ٨٥٠ مليون فرانك سويسرى وقام المصنعون السويسريون بتزويدها بالأسلحة. وفقا لما انتهى إليه تقرير لجنة سويسرية مستقلة من الخبراء فى عامى ٢٠٠١- ٢٠٠٢، فإن «سويسرا ساعدت على تمويل المجهود الحربى الألمانى». وأضاف التقرير إن الصناعات الكيميائية السويسرية والهندسة الميكانيكية وصناعة الساعات والآلات الدقيقة شهدت «طفرة حقيقية».

كان المسئولون السويسريون يلقون المحاضرات على سفراء دول التحالف بسويسرا الذين كانوا يحتجون مبينين «استياءهم» من عدم منطقية مطالبات دولهم لسويسرا بأن تحد تجارتها مع ألمانيا، بل إن سويسرا طالبت بحق التجارة مع اليابان أيضا. وفقا لقنصل الولايات المتحدة فى بازل، فقد كان المصرفيون السويسريون قد غدوا «عملاء ماليين موالين للفاشيين». حينما تلقى مسئولو الصليب الأحمر السويسرى أدلة دامغة بحدوث أعمال إبادة عرقية فى خريف عام ١٩٤٢ وفكروا بإصدار إدانة لها أمرتهم الحكومة السويسرية بالتزام الصمت. وفى

العام نفسه حينما استدعى أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانى سفير سويسرا فى بريطانيا ليبلغه احتجاجه على المفاوضات التى كانت جارية مع ألمانيا لعقد اتفاقية تجارية جديدة، تبين الوزير من خلال الحديث معه أن السفير لا يفهم أن النازية شر يجب القضاء عليه. وفى شهر أكتوبر ذاك، منحت سويسرا ألمانيا قرضا كبيرا آخر لتشترى به أسلحة.

بعد إنزالات نورماندى عام ١٩٤٤، تبين لعملاء استخبارات التحالف حدوث زيادة دراماتيكية فى الأموال المنهوبة المتدفقة إلى الداخل السويسرى مع ارتفاع احتياطات الذهب فى البلاد التى التزمت بالحياد رسميا مثل إسبانيا وتركيا والسويد. تبينوا أيضا زيادة حركة المرور من إسبانيا إلى دول أمريكا اللاتينية والتى اعتقِد أنها كانت محملة بثروات النازيين وكنوزهم. أطلق الحلفاء برنامجا اسمه الكودى Safehaven [الملاذ الآمن] لتعقب الممتلكات الألمانية والضغط على الدول المحايدة من أجل رفض استقبال غنائم النازيين المنهوبة. تم حث البلدان على «اتخاذ إجراءات عاجلة» من أجل عدم تلقى الثروات غير المشروعة أو تخزينها أو نقلها أو إخفائها والتستر عليها.

فى سبتمبر ١٩٤٤، وفيما اجتاحت قوات التحالف فرنسا متجهة إلى الحدود السويسرية وعد اتحاد المصرفيين السويسريين بوقف التعامل مع الألمان. لكن فقط من خلال التنظيم الذاتى وبدون رقابة خارجية. وعلى الرغم من قبول بريطانيا هذا المقترح، فقد رفضته أمريكا. ثبت المصرفيون السويسريون على موقفهم، وصاعدت الولايات المتحدة الضغوط، لكن رد فعل بريطانيا كان فاترا. من المؤكد أن تعقب ثروات النازيين التى نهبوها لم يكن سهلا: بعد أشهر من جهود التقصّى، ذكر ويليام سوليڤان، السكرتير التجارى البريطانيا فى بِرن، إن «الحيل لا يمكن اختراقها». بيد أن موقف بريطانيا كان أقل من فاتر، إذ كتب إى. إيتش. بليس المسئول البريطانى فى وزارة الحرب الاقتصادية يقول «إن عملية الإخفاء التى يمارسها الألمان ليست خاطئة أو غير قانونية». ذهب إلى أن البلاد المحايدة ليست

ملزمة بتسليم الأصول الألمانية حتى يثبت بالدليل القاطع أنها مسروقة، وأضاف «نعتقد أن بإمكان البلاد المحايدة استخدام الأموال الألمانية للتعويض عن مطالبها من ألمانيا»: أصيب الأمريكيون بالدهشة.

وجد وزير الخزانة الأمريكى هنرى مورجنثاو أنه يواجه مقاومة من داخل وزارة خارجية الولايات المتحدة لجهوده لتقصى الأموال والممتلكات الألمانية المخبأة بسويسرا. يذكر طوم بوور فى كتابه «أموال الدية» إن «مورجنثاو شك فى أنه لا ينبغى التقليل من أهمية النفوذ البريطانى». كان ثمة مشاحنات بين عملاء الاستخبارات الأمريكيين والبريطانيين حول بنك يوهانورلى الذى كان الحلفاء يعلمون أنه القناة التى تُنقل بواسطتها الأصول النازية إلى أمريكا اللاتينية. قاوم البريطانيون المحاولات الأمريكية لوضع البنك على القائمة السوداء، واعتقد الأمريكيون أن الكابتن ماكس بينى، صهر ورلى، وقنصل بريطانيا الشَّرفى فى لوجانو كان يحمى البنك. فى خطاب له فى ديسمبر ١٩٤٤ أثنى ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطانى، على سويسرا قائلا إنها جديرة بأسمى درجات التمايز، وإنها «دولة ديموقراطية، صمدت من أجل الحرية ودفاعا عن النفس وسط جبالها، وأنها تشاركنا إلى حد كبير فى الفكر، على الرغم من اختلاف الأعراق»، ربما كان هذا ينطبق على غالبية السويسريين، لكن بالتأكيد ليس على قادتهم ومصرفييهم.

فى فبراير ١٩٤٥ بدا انتصار الحلفاء حتميا وأتت سويسرا بتنازلات جديدة ووعدت بتجميد الممتلكات الألمانية وإعادة ما نهبه النازيون إلى المالكين الأصليين. سرعان ما اكتشف محامو الحلفاء حواجز سرية، ومراوغات ومهارب على خلفية من التنفيذ التدريجى فقط. وصف أحد محامى الحلفاء تلك الإجراءات بأنها كانت إلى حد كبير «تحذيراً للألمان كى يخفوا ثرواتهم ويتهربوا من التحكمات المستقبلية». وفيما تزايدت الضغوط واجهت سويسرا البريطانيين بسؤال: قد يعنى تغيير القوانين السويسرية وفتح البنوك أمام البحث عن الأصول التى لا وريث لها التفويض بتقصى الحسابات البريطانية فى البنوك السويسرية. حذر أحد كبار

المسئولين البريطانيين من أن التدخل فى أسرار المعاملات البنكية السويسرية «سيكون له أثر إجبار البنوك البريطانية على كشف ملكية الحسابات السرية [التى تحمل أرقاما فقط] فى حالات معينة». قال إدى پلايفير المسئول الكبير بوزارة الخزانة البريطانية إن على بريطانيا «التمهل فى هذا.. لا نريد أن نُجبَر على كشف أسرار التعاملات البنكية البريطانية». فى برقية عاجلة من لندن، أُخبِر دينجل فووت، المحامى البريطانى بالتالى «لا، نكرّر، لا تفعل أى شىء يؤدى إلى طلبات لتكشف البنوك البريطانية عن معلومات».

فى ٨ مارس وقّعت سويسرا اتفاقية واسعة المدى مع الحلفاء تنص على أن تتوقف عن التعامل مع النازيين وعلى تجميد حساباتهم. لكن سويسرا كانت مازالت تلعب على الطرفين. بعد ثلاثة أسابيع، وقع المسئولون السويسريون اتفاقية سرية مع مسئولين ألمان، تقبل سويسرا بمقتضاها ثلاثة أطنان من الذهب المنهوب.

بعد استسلام ألمانيا عام ١٩٤٥، تكشفت حكاية طويلة معقدة يدخل فيها الغضب الأمريكى وخداع سويسرا ومراوغتها، ومحاولات بريطانيا للتلطيف والتهدئة. دافع البعض فى بريطانيا عن التساهل مع المصرفيين السويسريين بحجة أن هذا ساعد على الحفاظ عل مودة سويسرا أثناء الحرب. لكن موقف بريطانيا لم يتغير قيد أنملة بعد الحرب. استمر الديبلوماسيون البريطانيون، الذين أسماهم چيمس مان المسئول الكبير بوزارة الخزانة الأمريكية «الشقيقات الضعيفات» فى تقويض التهديدات بفرض عقوبات على سويسرا، حيث اعتقد مان أن بريطانيا كانت تسعى للحصول على قروض من سويسرا – وكان مصيبا. قبل أسبوع من موعد بدء التفاوضات بين سويسرا والحلفاء الغربيين فى واشنطون، وصل القرض الأول: قال السفير السويسرى فى لندن إن القرض كان من أجل «ضمان تساهل الحكومة البريطانية.. بالنظر إلى التفاوضات مع الحلفاء». حصلت فرنسا على قرض أكبر والذى اعترف مسئول سويسرى آخر بأنه كان «من أجل تلافى إزعاج الفرنسيين» أثناء التفاوضات.

لم تُجبر سويسرا أبدا على تسليم هويات عملائها المصرفيين الأجانب من غير الألمان، واضطلع مكتب سويسرى شبه حكومى بمهمة إجراءات التعرف على الأصول الألمانية فى سويسرا وتحديد مالكيها، وقام ذلك المكتب بتفويض البنوك نفسها للقيام بجزء كبير من تلك المهمة. وجد أول تقرير للمراجعة المحاسبية توصل إليه اتحاد المصرفيين السويسريين ما قيمته ٤٨٢٠٠٠ فرانك سويسرى من أصول ضحايا النازيين الذين لا ورثة لهم. ثم فى عام ١٩٥٦، وتحت ضغوط جديدة من المنظمات اليهودية، أقرت البنوك بوجود ٨٦ حسابا تبلغ قيمتها ٨٦٢٠٠٠ فرانك. وفى التسعينيات، تصاعدت الضغوط من اليهود الأمريكيين، تلاها صدور كشف مراجعة محاسبية آخر من البنوك السويسرية فى عام ١٩٩٥ أقر بوجود ٧٧٥ حساب أجنبى بقيمة ٣٨,٧ مليون فرانك. لكن الضغوط استمرت فى المحاكم. وفى مايو عام ١٩٩٦، تم قبول تفحص دخيل مستقل من لجنة يترأسها رئيس الاحتياط الفدرالى الأمريكى (البنك المركزى الأمريكى) السابق پول ڤولكر ووافق البرلمان السويسرى على قيامه بتحقيقه الخاص. فى تلك الأثناء كان قد تم رفع سلسلة من قضايا Class action [دعوى يقيمها فرد باسم آخرين فى منزلة واحدة من موضوع نزاع، كدعوى الورثة إذا انتصب أحدهم خصما عن الباقين]. وجدت لجنة ڤولكر ٥٣٨٨٦ حساب آخر من المحتمل أن يكون لبعضها صلة بضحايا الهلوكوست، وفى أغسطس ١٩٩٨ وافقت البنوك السويسرية على دفع ١,٢٥ مليار فرانك سويسرى نظير تسوية تلك الدعاوى، ولم يُكْشف أبدا عن أسرار البنوك البريطانية. توصل بنك كريديه سويس إلى تسوية مع إستل ساپير دفع لها بمقتضاها نصف مليون دولار، بعد عثورهم، فى النهاية، على حساب والدها.

تظل سويسرا إحدى أكبر مستودعات الأموال القذرة فى العالم. فى ٢٠٠٩، استضافت حوالى ٢,١ تريليون دولار فى حسابات أوف شور يملكها أشخاص غير مقيمين، حوالى نصفهم من أوروبا – كان هذا المبلغ ٣,١ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٧ قبل الأزمة المالية العالمية. فى عام ٢٠٠٩، قدرت مؤسسة هلڤيا للتحليل المالى

أن حوالى ٨٠٪ من الأموال الأوروبية لم يتم إعلان السلطات العربية التى يتبعها مالكوها بها. أما الإيطاليون فقد رفعوا النسبة إلى ٩٩٪.

حاول رُدولف سترام، عضو البرلمان السويسرى الذى يقود حملة ضد السرية المصرفية توصيل فكرة مهمة إلى الحكومات الأجنبية فى جهودها للقضاء على التهربات من دفع الضرائب من خلال سويسرا. يرى أنه، ونظرا لوجود جذور قوية تحظى بالاحترام لمركز الأوف شور فى المجتمع السويسرى، وفى تاريخ البلد والحياة السياسية به، لم ينجح أبدا الضغط الداخلى للحد من السرية. كما أن الضغوط الأجنبية الموجهة مباشرةً للحكومة السويسرية قد ظلت تواجه بالفشل. أما التدخلات الأجنبية التى أحرزت نجاحا فهى تلك التى توجه ضد البنوك السويسرية، والتى أجبرت بدورها على إحداث تغييرات داخلية. آخر مثال على هذا هو موافقة سويسرا فى عام ٢٠١٠ على تبادل معلومات عن أكثر من ٤٠٠٠ شخص أمريكى لهم حسابات ببنك UBS وبعد أن هددت حكومة الولايات المتحدة البنك بمغبات خطيرة. يقول سترام «ليس ثمة جدوى من الضغط على الحكومة السويسرية. لكى تحصل على تغيير عليك بالضغط على البنك».

بيد أن تلك المزاعم التى توافرت مؤخرا عن أن هذه التغيرات قد «فجرّت الغطاء عن السرية المصرفية» وفقا لتعبير تايم مجازين فى عام ٢٠١٠، تُخفى حقيقة أن سويسرا لم تفش إلا بالقليل نسبيا. وعلى الرغم من أن الاتفاقية مع الولايات المتحدة تعتبر فتحا من نوع ما، إلا أن صفقات تبادل المعلومات مع البلدان الأخرى تطبق وفقا لمعايير شفافية غير كافية بدرجة تدعو للضحك، والتى سأتفحصها لاحقا. كما أن تلك التغيرات المتواضعة لم تُفِد سوى مواطنى حفنة من البلدان الثرية. أما البلدان النامية، فقد تُرِكت خارج أُطر تلك الاتفاقيات كالمعتاد.